

**اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق
للمدة من 2004 ولغاية 2022**

**د. صباح عبد الرسول عبد الرضا التميمي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الاهلية الجامعة**

The impact of exchange rate fluctuations on the
trade balance in Iraq for the period from 2004 to
2022

اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة من
2004 ولغاية 2022

Dr. Sabah Abdel Rasoul Abdel Reda Al Tamim
Baghdad University College of Economic Sciences

د. صباح عبد الرسول عبد الرضا التميم
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الاهلية الجامعة

تاريخ النشر: 2024/12/01

Received: 10/05/2024

تاريخ القبول: 2024/06/09

Accepted: 09/06/2024

تاريخ الاستلام: 2024/05/10

Published: 01/12/2024

المستخلص:

اهتم البحث في بيان التقلبات التي تطرأ على سعر الصرف وحجم تأثيرها على الميزان التجاري للعراق وذلك عن طريق تحليل هيكل الميزان التجاري العراقي بشقيه (الصادرات والواردات) للمدة من (2004 ولغاية 2022) ومن ثم اختبار تأثير سعر الصرف في حركة التجارة الخارجية للعراق والمتمثلة بميزانه التجاري ، حيث تم اجراء تحليلين كان الاول تحليلاً وصفياً لحركة كل من الصادرات والواردات العراقية خلال سنوات الدراسة اما التحليل الثاني فكان تحليلاً قياسياً لمتغيرات الدراسة حيث تم اختيار سعر الصرف (كمتغير مستقل) وكل من الصادرات والواردات (متغيرات تابعة) وبناءً على ذلك توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان اهمها ان تأثير سعر الصرف يختلف من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة اقتصاد الدولة ، و شكلت الصادرات النفطية نسبة كبيرة جداً من اجمالي صادرات العراق وهذا الامر جعل اداة سعر الصرف اقل اهمية في التأثير على حركة الصادرات العراقية ، وبناءً على تلك الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تم اختتام البحث بمجموعة من التوصيات وكان اهمها هو ضرورة تسعير اسعار الصرف بالسعر العادل بحيث يكون واقعياً ويعكس قوى العرض والطلب وبالتالي الوقوف على المركز الاقتصادي الحقيقي للعراق ليتسنى معرفة مواطن القوة و الضعف ، كما يجب العمل على تنويع صادرات العراق من السلع وعدم اعتماده بشكل شبه كلي على النفط إذا ما أريد (الأدوات السياسية النقدية والمالية) العمل بشكل جيد وتحقيق الاهداف المرسومة لها.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الصادرات العراقية

Abstract:

The research was concerned with explaining the fluctuations that occur in the exchange rate and the extent of their impact on the trade balance of Iraq, by analyzing the structure of the Iraqi trade balance, both parts (exports and imports), for the period from (2004 to 2022), and then testing the effect of the exchange rate on the movement of Iraq's foreign trade, represented by its trade balance. Two analyzes were conducted. The first was a descriptive analysis of the movement of both Iraqi exports and imports during the years of the study. The second analysis was a standard analysis of the study variables, where the exchange rate was chosen (as an independent variable) and both exports and imports (dependent variables). Accordingly, the researcher reached a set of conclusions, the most important of which was that the effect of the exchange rate varies from one country to another, depending on the nature of the country's economy, and oil exports constituted a very large percentage of Iraq's total exports, and this made the exchange rate

tool less important in influencing the movement of Iraqi exports. Based on those conclusions that were reached, the research was concluded with a set of recommendations, the most important of which was the necessity of pricing exchange rates at a fair price so that it is realistic and reflects the forces of supply and demand, thus identifying the real economic position of Iraq so that it is possible to know its strengths and weaknesses. Work must also be done to diversify Iraq's exports of goods and not depend almost entirely on oil if the monetary and financial policy tools are to work well and achieve the goals set for them.

Keywords: Exchange rate, trade balance, Iraqi exports

المقدمة

تعد التجارة الدولية مجالاً مهماً في مجال الدراسات الاقتصادية وذلك لأهميتها البالغة في اقتصادات الدول من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن عزل دول العالم بعضها عن البعض الآخر خصوصاً في مجال انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال فيما بينها , كما أدى التوسع الكبير للمبادلات الدولية الذي رافق التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية ظهور الكثير من المشاكل على صعيد الأمور المالية الدولية , ومع تسارع المتغيرات العالمية ظهر موضوع سعر الصرف كواحد من أهم الإشكاليات التي تواجه البلدان اثناء قيامها في عملية المبادلات الدولية وذلك لكثرة التقلبات التي تحدث للعملة مقابل بعضها البعض مما يصعب وضع تقييم متكافئ لأسعار الصرف بل واصبحت أسعار الصرف والفائدة والأسعار الأخرى أهم المتغيرات التي تساهم في التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق معدل نمو متناسب وصولاً الى تحقيق توازن الميزان التجاري ثم ميزان المدفوعات , لذا نجد ان مشكلة اختلال الميزان التجاري والبحث عن التوازن في الميزان يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تُطرح امام الاقتصاديين وذلك لانعكاسات السلبية التي يفرضها الاختلال في الميزان التجاري على التوازن الداخلي والخارجي للبلد .

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في امكانية معرفة الدور الذي يؤديه سعر الصرف في معالجة الاختلال الذي يحصل في الميزان التجاري .

فرضية البحث :-

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها ان لسعر الصرف أهمية كبيرة في المبادلات الدولية وذلك عن طريق خفض او ارتفاع الاسعار المحلية فضلاً عن دوره في اعادة التوازن الى الميزان التجاري

هدف البحث:-

يهدف البحث الى معرفة دور السياسات المتبعة لتحديد أسعار الصرف وقياس مدى تأثيرها على الاسعار المحلية وعمليات التجارة الدولية وبالتالي الميزان التجاري للعراق

اهمية البحث :-

تأتي أهمية البحث من أهمية سعر الصرف ودوره الاساسي في معالجة الاختلال في الميزان التجاري واعادة التوازن له كونه متغير اساسي ومهم في السياسة الاقتصادية

حدود البحث :-

الحدود المكانية: اقتصر البحث في دراسته التطبيقية على بيئة الاقتصاد العراقي من خلال دراسة حركة الصادرات والاستيرادات.
الحدود الزمانية: لقد تم تسليط الضوء على أسعار الصرف وحركة الاستيرادات والصادرات للعراق للمدة من (2004 ولغاية 2022)

هيكلية البحث:

بناءً على ما تقدم تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث حيث تناولت الاتي

المبحث الاول: تناول ماهية سعر الصرف من حيث المفهوم والانواع والانظمة.

المبحث الثاني: تناول مفهوم الميزان التجاري وتقسيمااته.

المبحث الثالث: تناول دراسة وتحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري.

المبحث الاول ((ماهية سعر الصرف ونظرياته))

أولاً :- مفهوم سعر الصرف

هو مبادلة عدد من وحدات لعملة محلية معينة مقابل وحدة واحدة من عملة اجنبية ويعد اداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي عن طريق العلاقة بين حركة الصادرات والاستيرادات (طاهر الاطرش:2007: 96)

و يمكن تعريف سعر الصرف بأنه تلك النسبة لمبادلة عدد من وحدات النقد المحلية بعدد من وحدات النقد الاجنبية , كذلك يعد المراجعة التي ينعكس من خلالها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي لذلك يُنظر الى سعر الصرف من زاويتين الاولى هو عدد وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الاجنبي والثانية ان سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة المحلية , كذلك يمكن توضيح اهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الاسواق الثلاثة والتي هي سوق الاصول وسوق السلع وسوق عوامل الانتاج وعلى المستوى الكلي والجري . حيث يربط سعر الصرف بين اسعار السلع المحلية واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الاجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كما يسعى سعر الصرف الى تحقيق الاهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي (سمير فخري :2011: 17,16)

ثانياً :- انواع سعر الصرف

سعر الصرف الحقيقي : يعتبر مؤشر ذات دلالة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الاخرى وذلك عن طريق قدرته على قياس مقدار التغير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال فترة زمنية معينة (امين صيد :2013: 25,24)

سعر الصرف الاسمي : هو سعر العملة الاجنبية بدلالة عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بهذا سعر الصرف الاسمي الجاري علماً ان سعر الصرف الاسمي ينقسم الى قسمين سعر صرف رسمي الذي يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الي يتم العمل به في الاسواق الموازية السوداء) .

سعر الصرف الحالي والاجل: أسعار الصرف الحالية هي معدل الصرف الذي تتم من خلاله تسوية المبادلات للعملات المختلفة و بتسليم حاصر حيث يتم الاتفاق على تسليم العملات عند شرائها , اما اسعار الصرف الآجلة تمثل اتفاق في الوقت الحاضر وبتاريخ تسليم مستقبلي بغض النظر عن التغيرات التي قد تطرأ على اسعار الصرف.

سعر الصرف المعدل : اي سعر الصرف الذي يكون ارتباطه بالواقع الحقيقي لميزان المدفوعات حيث يتأثر بشكل مباشر وصلة وثيقة بقيمة الصادرات والواردات للبلد (فلاح حسين :2010: 57)

سعر الصرف التقاطعي : هو السعر لعملة معينة مقابل عملة اخرى عن طريق عملة ثالثة تربط هاتين العملتين مثلاً عملة الدولار مقابل عملتين فانه يمكن ان تحدد التقاطع بين هاتين العملتين .

ثالثاً :- انظمة سعر الصرف

نظام سعر الصرف الثابت :

ويسمى هذا النظام بالنظام الذهبي لأسعار الصرف حيث اعتمدت الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع امكانية التحويل بينها بلا قيود وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملاتها تجاه بعضها البعض , وفي ظل هذا النظام يمكن ان يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون ان يكون ملموساً وهناك نقطة استيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول , ويمكن ان تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف في ظل هذا النظام بسبب وضع ميزان المدفوعات فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستخفض قيمة العملة ولكن بنسبة اقل من نسبة تعادلها , أما إذا حدث العكس وكان هناك فائض في ميزان المدفوعات سترتفع قيمة العملة بنسبة أكبر من نسبة تعادلها الا ان هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لإمكانية استيراد وتصدير الذهب بحرية وهذا من شأنه ان يقلل من الانحراف الى حدود معينة (هيل عجمي:2014: 107-108)

نظام سعر الصرف المرن :

على العكس من النظام الذي سبقه ففي ظل هذا النظام يسمح البنك المركزي بتعديل سعر الصرف وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الاجنبية دون ان تتدخل اسواق الصرف الاجنبية , حيث نجد ان قاعدة اسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً استناداً الى قوى العرض

والطلب وبالتالي فإن جهاز الاسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاخرى دون ان تتدخل السلطات النقدية في ذلك وبالتالي فإن الطلب على الصرف الاجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة وهي ان الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الاسعار , كما ان السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات لكون جهاز الاسعار يعمل على احداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والاستيرادات , مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تفادي حدوث الاثار الضارة (هيل عجمي: 2014: 109)

نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز)

اعتمد هذا النظام على تثبيت اسعار الصرف والزام السلطات النقدية على التدخل في اسواق الصرف لغرض المحافظة على استقرار الاسعار من خلال استخدام ما لديها من ارصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهامشير سنة 1944 وقد تم الاتفاق على تثبيت اسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره الا في حدود معينة , ولكي تأخذ اسعار الصرف بعض المرونة شُحح لها بالتغيير ارتفاعاً او انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت اسعار الصرف أكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطات النقدية الرسمية . وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل (شقيري واخرون : 2012: 164)

نظام سعر الصرف المعوم المدار :

يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرة . اي اجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون اي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديد , والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة اسعار الصرف فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الاسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الاجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات , هذا ما يؤدي إلى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة إلى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية او انكماشية للحفاظ على التوازن كون هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات (فليح حسن : 2004: 73)

نظام تعدد اسعار الصرف:

ويطلق عليه نظام مرونة الاختيار او نظام التعويم الميسر ففي ظل هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف بتدخلها وبالرجوع الى سلة عملات قياسية متنوعة بدون الالتزام باي سعر صرف رسمي , كما يمكن ان تتوافق اسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي تحدده القوى السوقية بحرية كما قد تختلف الفوارق في اسعار الصرف فقد لا تتجاوز نقاط مئوية في بلدان معينة في حين قد تكون الفوارق كبيرة جداً وتبلغ عدة اضعاف السعر المطلوب في البلدان الاخرى . وقد ترغب بعض الدول باستخدام اسعار صرف مختلفة لمعاملاتها كقياسها بشراء بعض العملات الاجنبية بسعر صرف اقل من سعر الصرف الذي تباع به وذلك لغرض تحقيق بعض الاهداف النقدية وهذا ما حصل في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث وصلت اسعار الصرف الى أكثر من (12) سعر صرف , لأهداف معينة كزيادة الصادرات من سلع معينة او اعاقه القطاع الخاص من استيراد بعض السلع او تخفيض تكلفة شراء النقد الاجنبي (شقيري : 2012: 166)

رابعاً :- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

العوامل النقدية:

تؤثر العوامل النقدية على سعر الصرف والتي تتمثل بالمتتلة بأسعار الفائدة والتضخم وعرض النقود وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والذي يؤدي اما الى ارتفاع او انخفاض سعر الصرف وسيتم التطرق الى هذه العوامل وكالاتي:

معدلات التضخم : ان ارتفاع التضخم في بلد معين يعني انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابله ارتفاع اسعار السلع والخدمات مقارنة بالدول الاخرى وهذا ما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات حيث ستكون الاستيرادات أكبر من الصادرات وذلك لكون السلع المحلية ذات اسعار مرتفعة بينما السلع الاجنبية ذات

اسعار منخفضة وزيادة الطلب على السلع الاجنبية سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الاخرى , وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملة الاجنبية (عبد الحسن الغالي , 2011: 69)

سعر الفائدة : هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فاذا ما ارتفع سعر الفائدة يعتبر ذلك سبباً في قوة العملة . والعكس بالعكس , ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر جذب للراس مال الاجنبي والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع سعر الصرف في اسواق الصرف الاجنبية , (رشاد العطار , عليان الشريف: 2000: 54)

عرض النقد : يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها (علي سلمان: 2008: 45)

العوامل المالية:

ان للسياسة المالية ادواتها والتي من خلالها يمكنها التأثير على اسعار الصرف وكمية النقود المعروضة وحتى حالة النشاط الاقتصادي للبلد ومن اهم العوامل المالية التي تؤثر في اسعار الصرف هي كالآتي :-

النفقات العامة : تُعد النفقات العامة الركيزة الثانية مع الايرادات التي تتألف منها الموازنة العامة للبلد والتي يجب ان لا تزيد عن الايرادات العامة لمنع حدوث عجز في الموازنة . فاذا ما زادت النفقات العامة عن الايرادات ادى الى حصول العجز في الموازنة والذي لا بد ان يعالج بإحدى طريقتين الطريقة الاولى : هو الاصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي في البلد وبالتالي انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار وزيادة الاستيرادات وقلة الصادرات وحدث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الاسعار في البلدان الاخرى . وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية , اما الطريقة الثانية لتمويل العجز هو الاقتراض من الجمهور هذا ما يؤدي الى انخفاض كمية النقود المعروضة وارتفاع اسعار الفائدة مما يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للداخل اي زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة وزيادة المعروض من الصرف الاجنبي (هوشيار معروف: 2005: 312)

الايرادات العامة (الضرائب) : تؤثر السياسة الضريبية على اسعار الصرف من خلال نسبة الاعفاءات المقدمة الى الاستثمارات الرأسمالية والتي تشجع الاستثمار وتجعل رؤوس الاموال الخارجية تتدفق الى الداخل مما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها (شفاء هاشم : 2008: 41 .)
عجز الموازنة الحكومية : اذا كان ارتفاع النفقات الحكومية بشكل اكبر من الايرادات سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا العجز الذي يمول بإحدى الطريقتين وهما الاصدار النقدي الجديد او الاقتراض من الجمهور , وبالتالي يتبين ان انخفاض عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ كذلك بالانخفاض وبالتالي يجب اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة بالشكل الذي يسمح ان تتنامى قدرات وامكانيات الاقتصاد الوطني , كون استمرار العجز يعكس أثراً سلبية للاقتصاد الوطني (علي سلمان : 2008: 46)

العوامل الحقيقية :- كما ان للعوامل النقدية والعوامل المالية تأثير على سعر الصرف وكيف يتم من خلالها معالجة الاختلالات التي تحدث كاتباع سياسة توسعية او انكماشية كالإصدار النقدي الجديد والايرادات والضرائب وهناك عوامل اخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقية والتي هي كثيرة منها ما يأتي :-

الناج القومي (الانتاجية) : يؤثر الناج القومي والمتكون من انتاجية جميع القطاعات الاقتصادية للبلد في سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً وحسب طبيعة سعر الصرف اكان ثابتاً او مرناً حيث ان زيادة الانتاجية سيرافقها زيادة في الصادرات والتي ترافقها ايضاً زيادة في الطلب على العمل وزيادة اجور العاملين كما ان تصدير الفائض سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار , لكن زيادة الاسعار والاجور مع بقاء سعر الصرف ثابتاً سيؤدي الى ضغوط تضخمية اما اذا كان سعر الصرف مرناً فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة , كما ان التضخم سيكون اقل في حالة سعر الصرف الثابت منه في المرن لانخفاض اسعار السلع المستوردة (شفاء هاشم: 2008: 45)

مستوى التشغيل : ان ارتفاع مستوى البطالة يدعو الى الحماية من الصناعات الواردة للبلد وقد تكون البطالة نتيجة اجراءات نقدية متشددة قد استهدفت معالجة التضخم في الاسعار والاجور وبهذا لا يمكن تجنب اثر البطالة وان كان مؤقتاً , فاذا كان التشدد النقدي قد حصل في بلد يسوده سعر الصرف العائم سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذا البلد وبذلك تكون هناك اثار سلبية للانكماش النقدي من اجل حماية الصناعات المنافسة , لان انخفاض عرض العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبية يؤدي الى اضرار في صناعات التصدير , فسعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع نتيجة لهبوط اجمالي الطلب وهذا بدوره سيشجع الاستثمار الاجنبي داخل البلد بسبب ارتفاع اسعار الفائدة . وبذلك قد ادت الحماية الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية , وبالتالي اضعف

الصناعات المحلية المنافسة للصناعات الدولية وتصبح الاستيرادات أكثر جاذبية وهذا بدوره اختلال كبير في الميزان التجاري للبلد (هوشيار معروف:2005: 215)

العوامل التجارية : من اهم العوامل التجارية المؤثرة في سعر الصرف هو الحساب الجاري حيث ان الطلب على العملة الاجنبية يكون من قبل المقيمين داخل البلد لغرض استيراد السلع الاجنبية اما الطلب على العملة المحلية يكون من قبل الاجانب الراغبين في شراء السلع المحلية والتي تمثل الصادرات في الحساب الجاري , ففي حالة زيادة الاستيرادات على الصادرات اي زيادة الطلب على الصرف الاجنبي أكثر من المعروض وبالتالي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في صادرات البلد المعني . (هوشيار معروف:2005: 215)

المبحث الثاني: الميزان التجاري

أولاً/ مفهوم الميزان التجاري:

لقد تعددت الميزان التجاري ولكن كانت في مجملها تصب في سياق واحد، حيث يمكن تعريف الميزان التجاري على انه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات والذي يتعلق بحركة البضائع أو الموجودات الملموسة والمنظورة سواء كانت مستوردة أو مصدرة (صالح طاهر:2009:77)، ويعرف ايضاً بأنه الفرق بين اقيام الصادرات لدولة ما و اقيام وارداتها(سامي خليل:2007:782)، وكذلك يقصد بالميزان التجاري صافي رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. ويكون للميزان التجاري اما موجبا أو سالبا، فإذا كانت كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فان صافي الفرق يكون موجب وعندها يسمى "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، وتعد ألمانيا واليابان من الامثلة عن الدول ذات الميزان التجاري الفائض ، أما إذا كانت كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها حيث ان صادرات البلد ليست بالقدر الكاف وعندها يكون صافي الفرق (سالب) وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري لكن ليس بالضرورة أن ينظر إلى هذه الحالة بنظرة سلبية بل يجب النظر إليها كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات النمو الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ غالبا ما تعاني من عجز في الميزان التجاري رغم ان هذه الدول لها قدرة كبيرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الراجح الاقتصادي(هيل الجنابي: 2014: 42)

ومما سبق يمكن لنا ان نعرف الميزان التجاري على أنه ذلك المستند الحسابي الذي يوضح كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من وإلى الدولة ، فاذا كان انتقال السلع الى خارج الدولة (صادرات) أكبر من انتقالها الى الداخل (استيرادات) عندها يكون الميزان في حالة فائض والعكس صحيح.

ثانياً/ مفهوم الصادرات والواردات

يمثل الميزان التجاري في حركة الصادرات والواردات، وعلى هذا الاساس سيتم التعرف على مفاهيم الصادرات والواردات، حيث تعرف الصادرات على أنها جزء من الناتج المحلي الإجمالي للدولة يباع إلى العالم الخارجي و بمعنى آخر فأنها تمثل ذلك الجزء من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي (رائد عبد الخالق: 2012: 35) وتعرف ايضا على انها تلك السلع الملموسة والمنظورة والموجودات الرأس مالية التي تباع إلى دول اخرى متحركة من الدول المنتجة لها، قد تكون تدفقات سلعية او خدمية وقد تكون تدفقات لموجودات رأسمالية مع العرض أن هيكل الصادرات يتمثل في جانبين الاول هو التركيب السلي للصادرات والثاني يمثل التوزيع الجغرافي لتلك الصادرات (صالح طاهر:2009:78)، و يعبر التركيب السلي عن الطبيعة الخاصة بالتركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكما كانت مكوناته السلعية متنوعة وموزعة على أكبر عدد من السلع المصدرة، كانت دليل أكبر على ان الهيكل الإنتاجي متطور، وان المخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية من صادراتها تكون اقل. اما اذا كانت المكونات السلعية للصادرات منخفضة و ارتفعت درجة تركيزها، دل ذلك على ان الهيكل الإنتاجي يعاني من تخلف. أما بخصوص التوزيع الجغرافي لصادرات الدولة فهو يمثل الوجهة التي تسلكها الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكما تركزت الصادرات في أسواق محددة ، دل ذلك على ان الاقتصاد القومي يعاني من حالة التبعية فضلاً عن حالة التخلف(الفلاوي وآخرون:2009: 262)

أما الواردات فهي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل(الفلاوي وآخرون:2009:262)، وايضا تعرف الواردات على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي للدول الأخرى والذي يتم استهلاكه داخل حدود الوطنية عن طريق تدفقات السلع والخدمات حيث تباع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، ومن المعلوم ان قيمة هذه السلع تصب في مصلحة الدولة الأجنبية التي انتجت هذه السلع (جميعه فاطمة:2022: 201) ، و تؤدي زيادة الواردات إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك يتم طرحها من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة و الذي يتمثل في الإنتاج المنتج داخل الحدود فقط كما أن تحليل الهيكل السلي للواردات تكون له أهمية في بيان مدى تطور الاقتصاد القومي وكذلك درجة تبعيته و ارتباطه بالخارج، ويتم تسجيل كل من حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث يتم تسجيل اقيام الصادرات من السلع في حساب دائن وقيام واردات السلع في حساب مدين(وفاء وآخرون:2019: 345)

ثالثاً: أقسام الميزان التجاري و أثره الاقتصادي

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين رئيسيين، الأول هو ميزان تجاري سلبي و الثاني ميزان تجاري خدي و يطلق على الميزان التجاري السلبي (ميزان التجارة المنظورة) حيث يتم من خلاله تسجيل القيم النقدية لك المعاملات الحاصلة في السلع المادية سواء صادرات كانت أم واردات، ويعد هذا الحساب من الحسابات المهمة في حسابات المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه اقيام الصادرات من السلع المادية بقيد دائن، أما الواردات فتسجل (بقيد مدين) (قاسم خلف:2018: 480)

أما الميزان التجاري الخدي فيطلق عليه (ميزان التجارة غير المنظورة)، وتشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (السياحة، النقل، دخول العمل، التأمين، عوائد رأس المال)، وهناك أثرين اقتصاديين للميزان التجاري الفائض هو الاثر الاول والثاني هو العجز، بالرغم من أن الميزان التجاري لا يعد سوى جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات انتقال الأموال لكن مع ذلك يعد مؤشر ذو دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي أو السلبي. فعند تجاوز قيمة الصادرات لقيمة الواردات في الميزان التجاري يعبر هذا عن وجود الفائض في الميزان، وهو تفسير لعوامل صحية في الاقتصاد ذو الصلة، ويشير أيضاً إلى وجود طاقة إنتاجية واسعة وفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية لإنتاج السلعة المصدرة، ويعني أيضاً أن عملية الإنتاج كفوءة من حيث التكلفة و الجودة وتناسب مع الأذواق في الاسواق الخارجية وبميزة تنافسية عن السلع المماثلة لها في البلدان الأخرى، ويؤدي هذا الفائض إلى حصول البلد المصدر له على عملة أجنبية تضاف إلى احتياجاته من هذه العملة لضمان تمويل احتياجاته و تسديد الالتزامات الخارجية المترتبة عليه و زيادة قيمة عملته أمام العملات الأخرى في سوق الصرف الدولية والحفاظ على قدرتها الشرائية، وكذلك يؤثر فائض الميزان التجاري إلى زيادة تشغيل اليد العاملة، كما يعني الاستقرار في اضافة طاقات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد وتلبية احتياجاته ومن ثم زيادة صادراته (عبد اللطيف:2019: 336)

ويمثل العجز في الميزان التجاري تحويلات حقيقية إلى الخارج أي زيادة في اقيام السلع والخدمات المستوردة إلى الداخل عن قيمة الصادرات إلى الخارج (قاسم خلف:2018: 481)، وهذا يكشف عن مواطن ضعف في اقتصاد البلد الذي يعاني منه ويعبر أيضاً عن وجود قصور في الطاقات الإنتاجية عن تلبية احتياجاته، الأمر الذي يجعله مضطراً إلى الاستيراد لتوفير تلك الاحتياجات، حيث أن نوعية تلك السلع المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد، فاستيراد المواد الصناعية يبين قصور قطاع الصناعة في توفير تلك المتطلبات واستيراد المواد الغذائية يبين القصور في إنتاج الاغذية في البلد عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، ومن الجدير بالذكر أن وجود حلة عجز مستمر في الميزان التجاري لبلد ما سوف يستنزف احتياطات ذلك البلد من العملات الأجنبية ثم يؤدي به إلى الاقتراض من الخارج، كما أن استمرار العجز يؤدي بالنهاية إلى حدوث انخفاض في قيمة العملة الوطنية و ومن ثم انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى حدوث أزمات (عبد اللطيف:2019: 337)

المبحث الثالث: دراسة وتحليل اثر سعر الصرف والميزان التجاري

أولاً :- تحليل التغيرات في سعر الصرف والصادرات والاستيرادات

مما تقدم تبين ان ميزان الميزان التجاري هو عبارة عن سجل للسلع والخدمات الداخلة إلى البلد والخارجة منه وبالتالي فانه يعد مؤشر مهم يعكس من خلاله الوضع الاقتصادي للبلد ولهذا يجب ان يكون الميزان التجاري في حالة توازن بشكل عام وذلك بالتركيز على اقسام الميزان ومدى توازن كل واحد منها , كما تبين لنا ان سعر الصرف هو العامل الأكثر تأثيراً التي يمكن من خلاله تحقيق حالة التوازن فيما اذا كان هنالك اختلال معين في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على قيمة العملة المحلية . كما ان سعر صرف العملة المحلية غير مستقرة وذلك لأسباب معينة يمر بها البلد احياناً وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي :

جدول (1)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004- 2022)

السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1)	نسبة التغير السنوي (2)%	السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1)	نسبة التغير السنوي (2)%
2003	1896	0	2013	1166	0
2004	1453	-23.36	2014	1188	1.89

-1.89	1166	2015	1.10	1469	2005
1.37	1182	2016	-0.14	1467	2006
0.17	1184	2017	-14.45	1255	2007
0	1184	2018	-4.94	1193	2008
-0.17	1182	2019	-1.93	1170	2009
0	1182	2020	0	1170	2010
22.67	1450	2021	0	1170	2011
0	1450	2022	-0.34	1166	2012

العمود (1) – البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث – نشرات سنوية مختلفة.

العمود (2) – من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1)

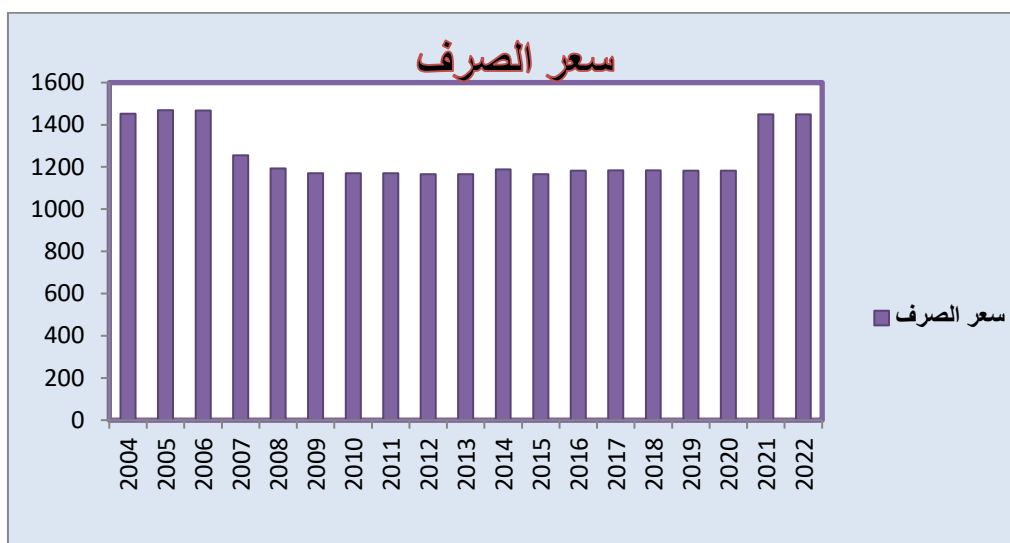
يتضح من الجدول اعلاه ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي قد اتسم بالاستقرار النسبي الى حد ما وفي اغلب سنوات الدراسة وهذا ما يؤثر على قيمة العملة المحلية ارتفاعاً وانخفاضاً وبالتالي الوضع التوازني للميزان التجاري حيث يتبين ان سعر الصرف في الاعوام (2004 و 2005) كان (1453 و 1469) دينار للدولار الواحد وبنسبة تغير بلغت (23.36%) عام 2004 و(1.10%) في عام 2005 وكان من ابرز اسباب هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الدولار هو رفع العقوبات الدولية عن العراق بعد الاحتلال عام 2003 ، مع العرض ان نسبة التغير السلبي تعتبر مؤشر جيد لارتفاع قيمة العملة المحلية.

ثم بدأ سعر الصرف بالانخفاض التدريجي خلال الاعوام التالية ليسجل ادنى انخفاض له خلال الاعوام (2012 و 2013) حيث بلغ (1166) دينار للدولار الواحد مسجلاً بذلك نسبة تغير مقدارها (0.34%) وكانت ابرز اسباب هذا الانخفاض هو ارتفاع صادرات العراق من النفط الخام فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، ثم عاد ليرتفع بعد ذلك في عام (2014) ليصبح (1188) دينار للدولار الواحد وبنسبة تغير سنوي منخفض مقدارها (1.89%) ثم يعود الى سعر (1166) دينار للدولار الواحد عام (2015) ثم يتجه الى ارتفاع طفيف عام (2016) ليستقر عند (1182) حتى عام 2020 حيث كانت ابرز اسباب هذا التذبذب هو الاحداث الارهابية التي شهدتها العراق على يد عصابات داعش الارهابية والتي اثرت على صادرات العراق من النفط والتي رافقتها انخفاض اسعار النفط خلال عامي 2015 و 2016 دينار للدولار حتى عام 2020.

ومنذ عام 2021 شهد سعر الصرف ارتفاع كبير فقد سجل (1450) دينار للدولار الواحد في عامي (2021 و 2022) وبنسبة تغير مقدارها (22.67%) بقرار من البنك المركزي كرد فعل اتجاه تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي فضلاً عن الرؤية الاقتصادية التي وضعتها السياسة الاقتصادية في العراق ومنها حماية المنتج المحلي.

شكل (2)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004- 2022)



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

اما فيما يخص الاستيرادات العراقية ومن ملاحظة الجدول رقم (2) يتبين الآتي :-

جدول (2)

مجموع الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2022) مليون دولار

السنة	الاستيرادات	السنة	الاستيرادات
2004	21,303	2014	53,177
2005	23,532	2015	39,045
2006	22,009	2016	48,595
2007	19,556	2017	31,573
2008	35,495	2018	36,953
2009	41,512	2019	20,903
2010	43,915	2020	15,398
2011	47,803	2021	17,967
2012	56,234	2022	55,193
2013	58,795		

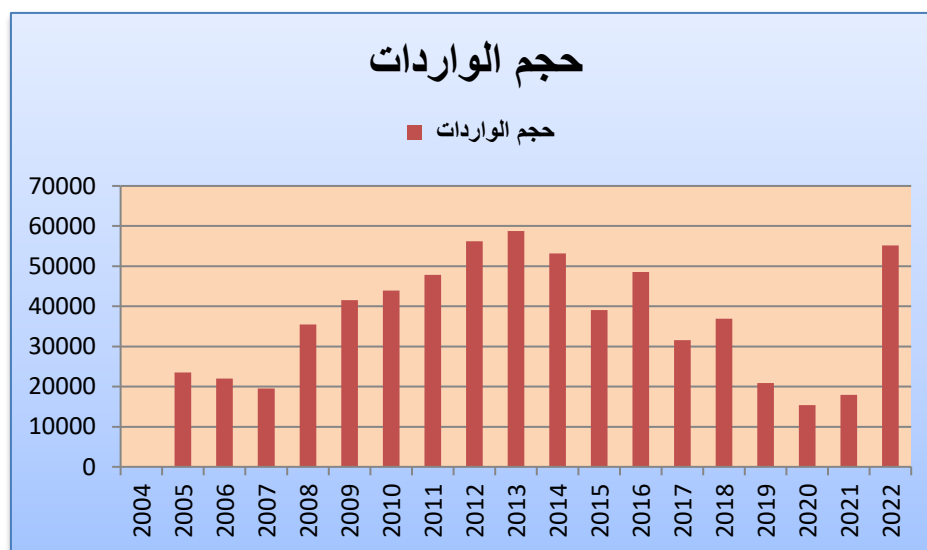
المصدر - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات سنوية مختلفة.

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ان هناك تزايد واضح في مستوى الاستيرادات مع وجود تذبذب واضح بين الارتفاع والانخفاض في بعض السنوات فقد بلغت عام (2004) (21,303) مليون دولار ثم ازدادت قيمة الواردات عام (2005) لتكون (23,532) بعد ذلك انخفضت في عامي (2006, 2007) لتكون على التوالي (22,009 و 19,556) مليون دولار ولم يكن سبب هذا الانخفاض في الواردات هو اعتماد العراق على السلع المحلية الى حد ما بلا كان سبب ذلك هو المعارك الاهلية التي شهدتها العراق خلال عامي 2006 و 2007 مما ادى الى توقف الكثير من الاسواق العراقية عن العمل وبالتالي انخفاض قيمة الواردات , و بعدها داومت قيمة الاستيرادات بالارتفاع ولغاية عام (2013) حيث بلغت الاستيرادات ما قيمته (58,795) مليون دولار وكان السبب في ذلك هو ارتفاع اسعار النفط بشكل كبير وبما ان اقتصاد العراق يعتبر اقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل كبير على النفط في صادراته اذاً من الطبيعي ان ينعكس ذلك على ايرادات العراق وسيؤدي ذلك الى زيادة الرواتب والاجور وزيادة التشغيل ثم زيادة الاستهلاك وبالنسبة لزيادة الاستيرادات من كافة السلع والخدمات, بعد ذلك وفي عام (2014) انخفضت قيمة الاستيرادات بشكل بسيط لتصبح (53,177) مليون دولار , اما في عامي (2015, 2016, 2017) فقد انخفضت قيمة

الاستيرادات انخفاضاً واضحاً لتكون (39,054 و 48,595 و 31573) مليون دولار على التوالي ، حيث نلاحظ الانخفاض الكبير خصوصاً في عام (2017) وذلك بسبب الانخفاض في اسعار النفط وكما بينا سابقاً لاعتماد العراق على المنتج الواحد في التصدير مما يعني انخفاض اليرادات وانعكس ذلك على انخفاض الرواتب والاجور وكذلك انخفاض فرص العمل وهذا ما اثر سلباً على قيمة الاستيرادات بشكل عام، ثم سجلت الاستيرادات العراقية ادنى مستوياتها في الاعوام (2019 ، 2020 ، 2021) حيث بلغت وعلى التوالي (20,903 ، 15,398 ، 17,967) مليون دولار وكان سبب هذا الانخفاض هو تفشي جائحة كورونا والذي رافقه انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية خلال هذه الاعوام، ومن جديد عادت الاستيرادات للارتفاع عام 2022 حيث سجلت (55193) مليون دولار وذلك بسبب عودة نشاط التجارة العالمية بعد ان بدأت تخففي ضلال الجائحة التي اصابته التجارة العالمية بالشلل، والشكل ادناه يوضح ذلك:-

شكل (2)

الاستيرادات العراقية للمدة (2022-2012) مليون دولار



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

اما فيما يخص الصادرات العراقية فقد سجلت القيم الموضحة في الجدول ادناه والذي يمثل صادرات العراق النفطية وغير النفطية وكالاتي:-

جدول (3)

صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (2022-2012) مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مجموع الصادرات	نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات %	نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	17455.7	354.3	17810.0	98.01%	1.99%
2005	23199.4	498	23697.4	97.90%	2.10%
2006	29708.1	821.3	30529.4	97.31%	2.69%
2007	37847.1	1739.9	39587	95.60%	4.40%
2008	61883.7	1842.3	63726	97.11%	2.89%
2009	38964.7	465.7	39430.4	98.82%	1.18%
2010	52202.6	280.1	52482.7	99.47%	0.53%

0.29%	99.71%	83225.9	239.8	82986.1	2011
0.00%	100.00%	94391.6	0.1	94391.5	2012
0.59%	99.41%	89741.9	527.5	89214.4	2013
0.45%	99.55%	84506.1	377.1	84129.0	2014
0.70%	99.30%	49403.5	345.4	49058.1	2015
0.34%	99.66%	43774.0	150.1	43622.9	2016
0.77%	99.23%	60023.4	463.2	59560.2	2017
1.61%	98.39%	85181.8	1367.4	83814.4	2018
5.50%	94.50%	83101.0	4574	78527.0	2019
12.81%	87.19%	47893.5	6137.5	41756.0	2020
9.76%	90.24%	83834.9	8184.4	75650.5	2021
7.37%	92.63%	124765.9	9197.3	115568.6	2022

العمود (3,2,1) - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - نشرات سنوية مختلفة.

العمود (5,4) - من عمل الباحث استنادا الى بيانات العمود (3,2,1).

بلغت قيمة الصادرات العراقية في عام (2004) ما قيمته (17810.0) مليون دولار وشكلت نسبة الصادرات النفطية (98.01%) اما المتبقي والذي هو (1.99%) هو مساهمة الصادرات غير النفطية (السلعية) وهو اعتماد شبه تام على النفط في صادرات العراق اما في عام (2005) فقد ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت (23697.4) وكانت نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات اقل من السنة السابقة بقليل لتكون بنسبة (97.90%) في حين ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية نسبتها (2.10%) الى مجموع الصادرات وذلك بسبب عودة العراق الى تصدير بعض المنتجات النفطية وتصدير الكبريت ايضا. ثم وصلت صادرات العراق الارتفاع لتسجل اعلى نسبة لها عام (2012) بقيمة (94391.6) مليون دولار حيث كانت نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات (100%) لتكون نسبة الصادرات غير النفطية (0.%) ، ومن الواضح ان خلال هذه الفترة كان هناك ارتفاع واضح في صادرات العراق النفطية وبالمقابل تراوحت نسبة الصادرات غير النفطية بين ارتفاع وانخفاض الا انها لم تكن بالشكل الواضح لان معدل الارتفاع الحاصل في صادرات النفط كان اكبر بكثير من معدل ارتفاع الصادرات السلعية الاخرى والتي في اغلبها منتجات زراعية (كالشعير والقمح فضلاً عن المنتجات النفطية) وهذا بسبب اعتماد العراق على النفط في عملية التصدير ، و بعد عام (2012) فقد ابدأت الصادرات النفطية بالانخفاض قياساً بالاعوام التي سبقتها مما اثر سلباً على اجمالي الصادرات حيث اصبحت قيمة الصادرات الاجالية في عام (2013) (89741.9) مليون دولار وكانت قيمة الصادرات النفطية منها (89214.4) مليون لتشكل نسبة (99.41%) من اجمالي الصادرات، وكانت ونسبة الصادرات غير النفطية (0.59%) من مجموع الصادرات العراقية.

اما في الاعوام (2014, 2015, 2016) فقد وصلت الصادرات النفطية للعراق الانخفاض حيث بلغت وعلى التوالي (84129.0, 49058.1, 43622.9) ونسب (99.55%, 99.30%, 99.66%) وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انها ضلت تشكل نسب كبيرة جدا من الصادرات العراقية وذلك لان انخفاض صادرات العراق من النفط قد رافقه انخفاض صادرات العراق السلعية ايضاً وكان سبب هذا الانخفاض في حجم الصادرات العراقية يشقياً (النفطية والسلعية) هو انخفاض اسعار النفط في تلك السنوات فضلاً عن الاحداث التي شهدتها العراق في تلك السنوات بسبب عصابات داعش الارهابية.

بالنسبة لعامي (2017, 2018) فقد عادت قيم الصادرات العراقية الى الارتفاع حيث بلغ اجمالي الصادرات العراقية خلال هذه الفترة (85181.8, 60023.4) على التوالي وذلك لعودة ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث بلغت و على التوالي (59560.2, 83814.4) حيث سجلت نسباً من اجمالي الصادرات قدرها (99.23%, 98.39%) ومن جهة اخرى فان الصادرات السلعية قد ارتفعت بشكل بسيط حيث اصبحت (463.2, 1367.4) على التوالي وبذلك فقد سجلت نسباً قدرها (0.77%, 1.61%) من اجمالي الصادرات ويعود سبب ذلك الى زيادة بعض المنتجات (الزراعية والنفطية) بعد تحرير المناطق التي سيطرت عليها داعش الارهابية.

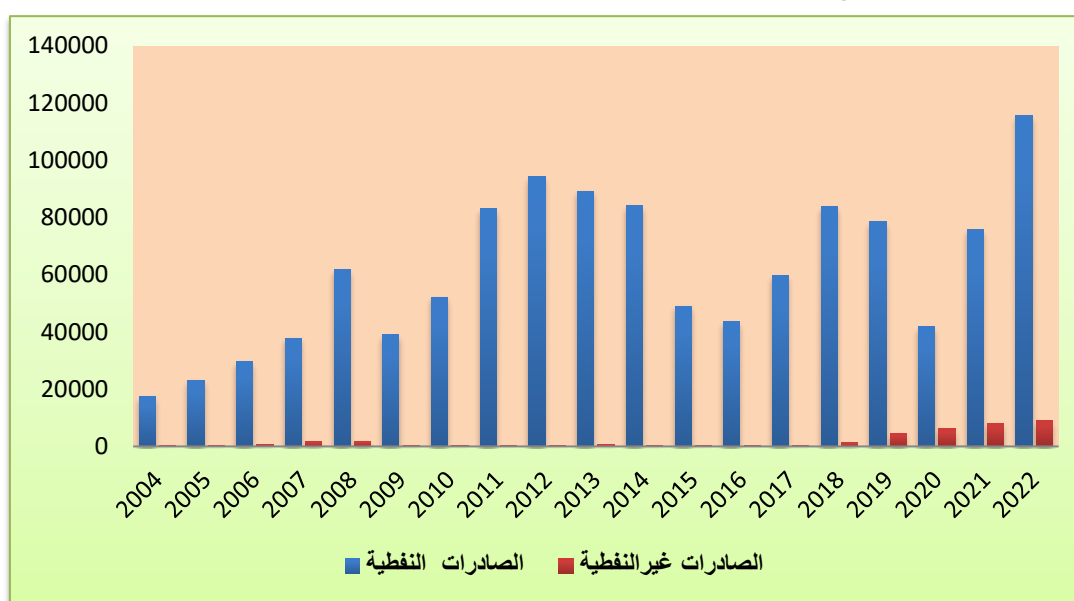
اما بالنسبة للسنوات (2019, 2020) فقد انخفضت قيمة اجمالي الصادرات قليلاً عام 2019 لتبلغ (83101.0) مليون دولار ويعود ذلك الانخفاض بقيمة اجمالي الصادرات الى انخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط على الرغم ارتفاع الصادرات السلعية التي بلغت (4574) مليون دولار

حيث شكلت ولأول مرة منذ عام 2003 نسبة (5.5%) من إجمالي الصادرات ، وتزايد انخفاض قيمة الصادرات الاجمالية عام 2020 لتبلغ (47893.5) مليون دولار بسبب الانخفاض الكبير الذي حصل في اسعار النفط والذي تزامن مع جائحة كورونا حيث بلغت الصادرات النفطية في ذلك العام (41756.0) مليون دولار بالرغم من زيادة الصادرات السلعية حيث بلغت (6137.5) مليون دولار حيث شكلت النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات خلال سنوات الدراسة وكانت (12.81%) وكان اسباب هذه الزيادة في الصادرات السلعية هو توسع العراق في تصدير المنتجات النفطية من جهة والصادرات السلعية الاخرى كالمشروبات الغازية والغذائية .

واخيراً وفي عامي (2021 ، 2022) عادت اقيام صادرات العراق للارتفاع من جديد بعد ان بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي من جائحة كورونا والذي تزامن مع الارتفاع التدريجي لاسعار النفط في الاسواق العالمية حيث بلغت اجمالي صادرات العراق خلال هاتين السنتين وعلى التوالي (83834.9 ، 124765.9) مليون دولار بسبب زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير من جهة وزيادة الصادرات السلعية من جهة اخرى.

شكل (3)

نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات للمدة (2004-2022) مليون دولار



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

ثانياً :- تحليل اثر سعر الصرف على الصادرات والاستيرادات

سيتم استخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط لتحليل وقياس نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث يعد الانحدار الخطي البسيط احد الأساليب الإحصائية الشائعة الاستخدام في دراسة العلاقة بين متغيرين يسمى الاول بالمتغير التابع (dependent Variable) ويطلق على المتغير الاخر متغير مستقل (Independent Variable) ذات تأثير في تغير المتغير التابع ، حيث يعطي نتيجة على شكل علاقة دالة إحصائية

وفي هذا البحث يروم الباحث الى دراسة وقياس تأثير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (المتغير المستقل) على اجمالي الاستيرادات العراقية أولاً واجمالي الصادرات العراقية ثانياً (المتغير التابع) للمدة من (2004 – 2022) ، وبعد تحديد مشكلة الدراسة تمكن الباحث من وضع الفروض التي نصت على:

الفرضية الاولى :

H_0 : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف واجمالي الاستيرادات.

H_1 : يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف واجمالي الاستيرادات .

الفرضية الثانية :

H_0 : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف واجمالي الصادرات.

H_1 : يوجد اثر ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف واجالي الصادرات (spss IBM20) ليتمكن من الوصول إلى النتائج وتحليلها . وبعد تحديد مشكلة الدراسة ووضع الفروض الملائمة لها قام الباحث باستعمال برنامج حيث تم ادخال البيانات لقياس نسبة تأثير المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (اجالي الاستيرادات) ثم ظهرت لنا النتائج الموضحة في الجداول ادناه حيث قام الباحث بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تحديد النموذج الانحدار الخطي البسيط:-

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	price exchange ^b	.	Enter
a. Dependent Variable: import			
b. All requested variables entered.			

وعند قياس تأثير المتغير المستقل واختبار الانموذج الافضل للبيانات المدروسة تبين ان قيمة ($R^2 = 0.173$) ويمثل معامل التفسير للانموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (17%) من التغير في المتغير التابع اي ان (17%) من التغير الحاصل في الاستيرادات يفسره سعر الصرف (اما المتبقي فيعزى الى اخطاء عشوائية غير مذكورة في الانموذج والبالغ قيمتها (83%) والتي تمثلت في ضعف القطاعات الاقتصادية الوطنية وعدم قدرتها على اشباع الطلب المحلي مما ادى الى اعتماد العراق على الاستيراد بنسبة كبيرة بغض النظر عن الاسعار ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.416) بمستوى معنوية (0.077) وكما موضح في الجدول ادناه.

Model Summary ^b									
Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.416 ^a	.173	.124	13646.53626	.173	3.552	1	17	.0770
a. Predictors: (Constant), price exchange									
b. Dependent Variable: import									

والجدول ادناه يوضح مدى ملائمة خط انحدار البيانات المدروسة مع فرضية العدم اي (دراسة الفرضية الاولى) والتي تنص على ان (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجالي الاستيرادات) اذ بلغت قيمة احصاءه (3.552) عند مستوى معنوية (0.077) وهو اكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على فروق معنوية وان الانموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا كاملا وان خط الانحدار لا يمثل كل البيانات المعطاة بمعنى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم . اما بالنسبة لمجموع مربعات الانحدار قد بلغت (661443141.322) عند درجة حرية (1) ومجموع مربعات الخطأ بلغت (3165875183.626) عند درجة حرية (17) اما مجموع المربعات الكلي (3827318324.947) عند درجة حرية (18)، اما بالنسبة لمعدل مربعات الانحدار ومعدل مربعات البواقي قد بلغت على التوالي (661443141.322) (186227951.978) وكما موضح في الجدول ادناه:

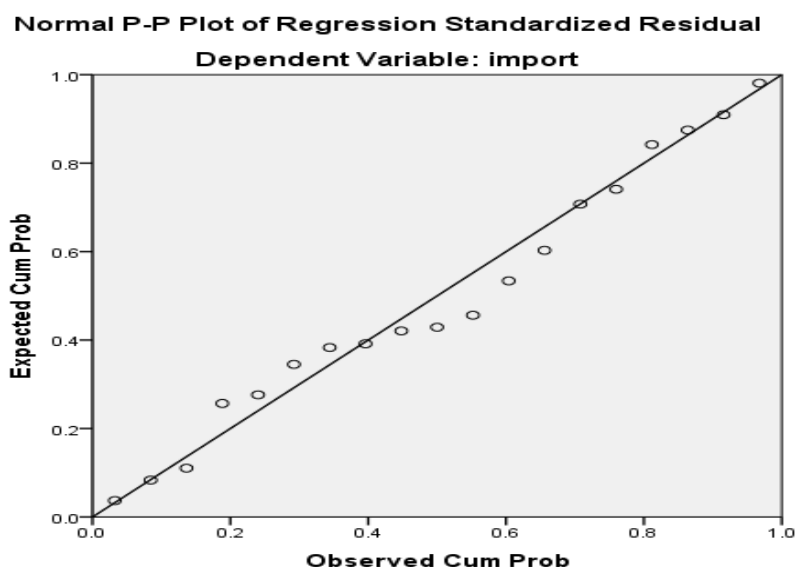
ANOVA						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	661443141.322	1	661443141.322	3.552	.077
	Residual	3165875183.626	17	186227951.978		
	Total	3827318324.947	18			
a. Dependent Variable: import						
b. Predictors: (Constant), price exchange						

و بلغت قيمة تأثير سعر الصرف على اجمالي الاستيرادات (3.002) =t عند مستوى معنوية (0.008) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت (48.105) =B اي بمعنى ان قيمة اجمالي الاستيرادات تتغير بمقدار (48.105) لكل وحده واحده وكما موضح في الجدول ادناه:

Coefficients ^a						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		T	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	96637.683	32189.164		3.002	.008
	price exchange	-48.105	25.525	-.416	-1.885	.077

a. Dependent Variable: import

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتلال التجميعي للمشاهدة والاحتلال التجميعي للبواقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل ادناه:



اما بالنسبة لقياس نسبة تأثير سعر الصرف (متغير المستقل) على اجمالي الصادرات (متغير تابع) كما يوضح الجدول ادناه ان طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحديد انموذج الانحدار الخطي البسيط.

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	price exchange ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: export

b. All requested variables entered.

عند قياس تأثير (المتغير المستقل) على (المتغير التابع) واختبار الانموذج الافضل للبيانات تبين ان قيمة (0.15) R^2 = حيث يمثل معامل التفسير للانموذج (وهو مربع قيمة معامل الارتباط) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (15%) من التغيرات في المتغير التابع اي ان (15%) من التغير في اجمالي الصادرات

يفسر سعر الصرف (والمتبقي يعزى لاختلاف لم تذكر في النموذج وقيمتها (85%) وهي نسبة كبيرة جداً، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.387) بمستوى معنوية (0.102). وكما موضح في الجدول ادناه :

Model Summary ^a									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.387 ^a	.150	.100	2700.05223	.150	2.997	1	17	0.102
a. Predictors: (Constant), price exchange									
b. Dependent Variable: export									

وبين لنا الجدول ادناه مدى ملائمة خط انحدار البيانات مع فرضية العدم (دراسة الفرضية الثانية) اي دراسة فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجالي الصادرات) حيث بلغت قيمة F المحتسبة (2.997) عند مستوى معنوية (0.102) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية وان النموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة بشكل دقيق وان خط انحدار البيانات لا يلائم البيانات المدرجة في التحليل ومنا هذا المنطلق نقوم برفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم ، و بالنسبة لمجموع مربعات الانحدار قد بلغت (21846486.153) عند درجة حرية (1) ومجموع مربعات الخطأ بلغت (123934794.661) عند درجة حرية (17) اما مجموع المربعات الكلي (21846486.153) عند درجة حرية (18)، اما بالنسبة لمعدل مربعات الانحدار ومعدل مربعات البواقي قد بلغت على التوالي (21846486.153) و (7290282.039) وكما موضح في الجدول ادناه:

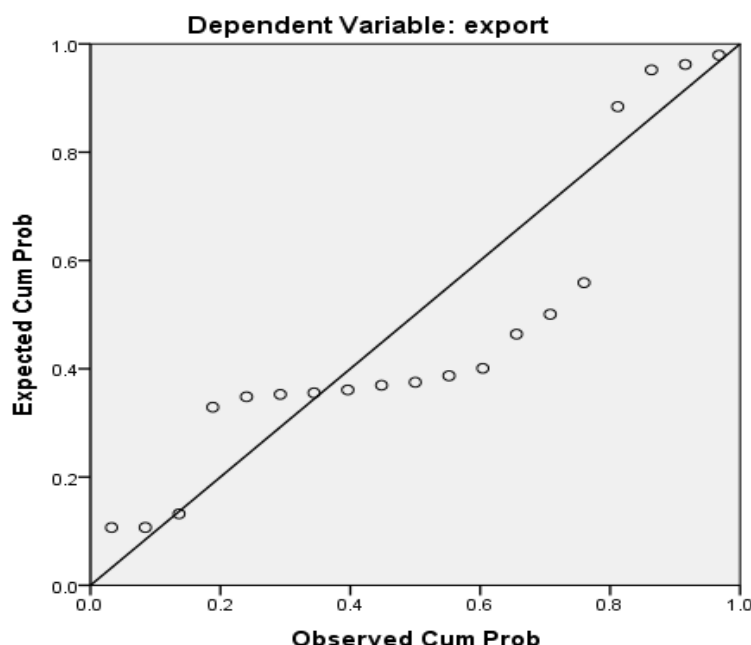
و بلغت قيمة تأثير سعر الصرف على اجالي الصادرات من خلال (1.731) عند مستوى معنوية (0.102) وهي أكبر من (t.table) البالغة (1.3) ولذلك قبل الفرضية الصفرية

ونحمل الفرضية البديلة ، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت (8.742) وهذا يعني ان قيمة اجالي الصادرات تتغير بمقدار (8.742) لكل وحده واحده وهو تفسير ضعيف جداً قياساً بحجم الصادرات وكما موضح في الجدول ادناه :

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8987.561	6368.827		-1.411	.176
	price exchange	8.742	5.050	.387	1.731	.102
a. 1.731086						

ويوضح الشكل البياني ادناه اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الاحتمال التجميعي للمشاهدات والاحتمال التجميعي للبواقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل ادناه :

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



استخدمت الدراسة الحالية أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار فروض الدراسة وقد كشفت الدراسة رفض الفرضية البديلة لكل من فرضيتي الاختبار (الفرضية الاولى والثانية) وقبول فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود دلالة احصائية عند مستوى معنويه (0.05) مما يدل على عدم وجود تأثير لسعر الصرف على كل من اجمالي الاستيرادات والصادرات العراقية.

الاستنتاجات

- 1- يُعد سعر الصرف اداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي بأقتصادات العالم الخارجي كما يمثل المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي .
- 2- يختلف تأثير سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة اقتصاد الدولة فيما اذا كان (ريعي ، صناعي ، احادي الجانب ، متعدد الجوانب،....)
- 3- تشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة جداً من اجمالي صادرات العراق وهذا يجعل اداة سعر الصرف اقل اهمية في التأثير على حركة الصادرات العراقية .
- 4- ان عجز القطاعات الاقتصادية المحلية عن اشباع الطلب المحلي من السلع الضرورية جعلها تشكل نسبة كبيرة من الاستيرادات العراقية مما افقدها مرونة التغير اتجاه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.
- 5- هنالك حالة من عدم الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وخاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة.
- 6- اظهر تحليل الميزان التجاري العراقي الاعتماد الكبير على مورد النفط في الصادرات حيث تراوحت النسبة بين 92% الى 99% وهي نسبة كبيرة جداً مما جعله يخضع لعوامل خارجية مثل اسعار النفط.
- 7- اظهرت النتائج القياسية ان الارتباط بين سعر الصرف وكل من الصادرات والاستيرادات في العراق هو ارتباط ضعيف للأمدين القصير والطويل .

التوصيات

- 1- ضرورة اتباع سياسات اقتصادية من شأنها تسعير اسعار الصرف بالسعر العادل بحيث يكون واقعياً يعكس قوى العرض والطلب وبالتالي الوقوف على المركز الاقتصادي الحقيقي للعراق ليتسنى معرفة مواطن الضعف ومعالجتها من جهة ونقاط القوة وتعزيزها من جهة اخرى .
- 2- يجب العمل على تنويع صادرات العراق من السلع وعدم اعتماده بشكل شبه كلي على النفط اذا ما أريد (لادوات السياسة النقدية والمالية) العمل بشكل جيد وتحقيق الاهداف المرسومة لها.

- 3- العمل على النهوض بالقطاعات الاقتصادية المحلية (العامة والخاصة) وتبنيها لمواجهة نسبة من الطلب المحلي على السلع الضرورية التي شكلت نسبة كبيرة من الاستيرادات لتقليل تدفق العملة الاجنبية الى الخارج .
- 4- تطوير قدرة وكفاءة الجهاز الاتحادي ليصبح له حضور في الاسواق الاقليمية والدولية وبالتالي زيادة السلع المصدرة وتنوع هيكل التبادل التجاري في الصادرات.
- 5- العمل على اتباع سياسة صرف مرنة بشكل أكثر وذلك من خلال ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة من العملات الاجنبية بدلاً من ربطها بعملة واحدة مما يخفف من الصدمات المتوقعة .

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- امين صيد - سياسة الصرف كدالة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر - لبنان - 2013 .
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية - للاعوام من 2004 ولغاية 2022.
- جميلة فاطمة-واقع الميزان التجاري الجزائري-في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار-مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية-المجلد 6-العدد 2-2022.
- رائد عبد الخالق العبيدي- التمويل الدولي- الطبعة الاولى- دار الراية للنشر-عمان-2012.
- سامي خليل - الاقتصاد الدولي - الطبعة الاولى - دار النهضة العربية للطباعة - الاردن - 2007 .
- سمير فخرى نعمة - العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - الاردن - 2011 .
- سليمان محسن , سميرة فوزي - العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري للفترة (1990-2010) - مجلة الدنانير - العدد التاسع - 2016 .
- شكري نوري موسى و آخرون-التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية-دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان-2012.
- شيخة هاشم علي - اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .
- صالح طاهر الزرقان-العوامل الاقتصادية المؤثرة في عوائد الاسهم-الطبعة الاولى-دار جليس الزمان-عمان-2009
- طاهر الاطرش - تقنيات البنوك - الطبعة السادسة - ديوان المطبوعات الجامعية - 2007.
- عبد الحسن جليل لغالي-سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " نظرية و تطبيقات " - دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان-2011.
- عدنان تايه النعمي- إدارة العملات الاجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة- عمان-2012.
- علي سلمان مال الله - دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .
- عماد محمد علي خلف تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق-مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية-العدد 115، العراق-2019
- الفتلاوي كامل علاوي كاظم-الزبيدي حسين لطيف كاظم-مبادئ علم الاقتصاد-دار صفاء للتوزيع والنشر-عمان-2009.
- فلاح حسين كريم - دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2010 .
- فليح حسن خلف - التمويل الدولي - الطبعة الاولى - مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع - الاردن - 2004 .
- قاسم جبار خلف-الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للفترة 2010_2016-المجلة العراقية-العدد 14-العراق-2018.

هوشيار معروف – تحليل الاقتصاد الكلي – دار صفاء للنشر والتوزيع – الاردن – 2005.
هيل عجمي الجنابي-التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية-الطبعة الاولى-دار وائل للنشر-عمان-2014.
وفاء بومدين، خميسي بن رجم-اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري-مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية-مجلد6-العدد3-2019.

English References:

- Abdul Hassan Jalil Laghalbi - The Exchange Rate and Its Management in Light of Economic Shocks "Theory and Applications" - Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman - 2011.
- Adnan Tayeh Al-Naimi - Foreign Exchange Management, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing - Amman - 2012.
- Al-Fatlawi Kamil Alawi Kazim - Al-Zubaidi Hussein Latif Kazim - Principles of Economics - Dar Safa for Distribution and Publishing - Amman - 2009.
- Ali Salman Malallah - The Role of Interest Rate and Foreign Exchange Rate in the Movement of International Financial Flows - Master's Thesis - College of Administration and Economics - University of Baghdad - 2008.
- Amin Said - Exchange Policy as a Tool to Reconcile the Balance of Payments Imbalance - First Edition - Hassan Al-Asriya Library for Printing and Publishing - Lebanon - 2013.
- Central Bank of Iraq - General Directorate of Statistics and Research - Annual Statistical Bulletin - for the years from 2004 to 2022.
- Falah Hussein Karim - The Role of Monetary Policy in Stabilizing the Exchange Rate - Master's Thesis - College of Administration and Economics - University of Baghdad - 2010.
- Falih Hassan Khalaf - International Finance - First Edition - Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution - Jordan - 2004.
- Fatima Association - The Reality of the Algerian Trade Balance - In Light of the Successive Reductions in the Dinar Exchange Rate - Al-Maqrizi Journal of Economic and Financial Studies - Volume 6 - Issue 2 - 2022.
- Hail Ajami Al-Janabi - International Finance and International Monetary Relations - First Edition - Wael Publishing House - Amman - 2014.
- Hoshyar Marouf - Macroeconomic Analysis - Safa Publishing and Distribution House - Jordan - 2005.
- Imad Muhammad Ali Khalaf - Analysis of the Consistency between Customs Taxes and the Exchange Rate and Its Implications on the Trade Balance in Iraq - Journal of Economics and Administrative Sciences - Issue 115, Iraq - 2019
- Qasim Jabbar Khalaf - Trade Balance and Development of Non-Oil Exports in the Iraqi Economy for the Period 2010-2016 - Iraqi Journal - Issue 14 - Iraq - 2018.
- Raed Abdul Khaliq Al-Ubaidi - International Finance - First Edition - Dar Al-Rayah Publishing - Amman - 2012.
- Saleh Taher Al-Zarqan - Economic Factors Affecting Stock Returns - First Edition - Dar Jalis Al-Zaman - Amman - 2009
- Samir Fakhri Nehme - The Reciprocal Relationship between the Exchange Rate and the Interest Rate and Its Impact on the Balance of Payments - First Edition - Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution - Jordan - 2011.
- Seemaa Mohsen, Samira Fawzi - The Relationship between the Iraqi Dinar Exchange Rate and the Trade Balance for the Period (1990-2010) - Dinars Magazine - Issue No. 9 - 2016.
- Wafaa Boumediene, Khamisi Bin Rajem - The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Algerian Trade Balance - Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies - Volume 6 - Issue 3 - 2019.